

نستلهم الماضي... ونسير نحو المستقبل

نشرة سنوية تصدر عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

رام الله - ٢٠٠٩

هيئة تحرير المجلة

نبيل دويكات- رئيس التحرير

مها أبو ديه- مديرة المركز

ديما عويضه- المديرة المالية والإدارية

عبد الرازق غزال- منسق التدريب

حليمة ابو صلب- محامية

رائية السنجلاوي- منسقة مشروع



افتتاحية النشرة

نستلهم الماضي... ونسير نحو المستقبل

شعارنا للاعوام ٢٠١٠-٢٠١٢



إفتتاح مقر جمعية نساء من أجل الحياة في بلدة بديا

في حياة كل فرد أو جماعة محطات بارزة يقاس بها الزمن، وتستخدم للتذكير بأحداث أو مناسبات أو تجارب معينة يمر بها الفرد أو الجماعة، من خلال ربطها بهذه المحطات البارزة. ونحن، في الطرف الفلسطيني الخاص، دأبنا على قياس الزمن بالنكبات والكوارث، سواءً تلك الناتجة عن الطبيعة أو تلك التي من صنع الإنسان.

كان أجدادنا يقيسون الزمن بشكل مختلف عما نفعله نحن في الأزمنة المعاصرة. فمثلاً كانت جدات من هم في جيلي يربطن ما بين المناسبات المهمة، مثل الولادات والزيجات والوفيات وما إلى ذلك، وبين "سنة الهزة"، أي السنة التي وقعت فيها الهزة الأرضية في ١٩٢٧، وكانت جدات جداتنا يربطن ما بين المناسبات والأحداث العائلية المهمة وبين الهزة الأرضية التي حدثت في سنة ١٨٣٧، لأنها تسببت بدمار كبير في المدن الكبيرة، وخاصة نابلس، مما أدى إلى إصابات عديدة وأجبر السكان على الخروج من مدنهم وبلداتهم. فبالنسبة لأبناء تلك الأجيال، ظلت الهزة الأرضية علامة بارزة في حياتهم. أما بالنسبة لجيل أمي وجيلي، فالعلامات البارزة كلها تتعلق بالصراع مع الصهاينة من أجل السيطرة على أرض فلسطين.

١٩٣٦ - الثورة الشعبية

١٩٤٨ - النكبة

حتى أن الأسماء التي تحملها هذه العلامات الفارقة تعكس محطات من الهزيمة والمقاومة في صراعنا المستمر في سبيل المحافظة على وجودنا الوطني، وبقائنا على أرض وطننا فلسطين.

تخلل هذه المحطات الكارثية البارزة سياسة ممنهجة ومتواصلة في السعي للقضاء على القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، من خلال الإبعاد والنفي، القتل والاعتقال، السجن والتعذيب. وكذلك من خلال الاجتياحات والغزوات العسكرية التي تدمر حياتنا وحياة احبائنا. ومن خلال التهجير القسري، هدم المنازل، الاستيلاء على الأراضي، اقتلاع الأشجار، والإغلاقات. ومن خلال عنف المستوطنين الاسرائيليين، الذي يلقي الدعم سواء من خلال القوانين والسياسات الرسمية للحكومة الاسرائيلية، او الدعم غير الرسمي من خلال التفاوضي وغض البصر عن الانتهاكات التي لا تحصى لحقوق الإنسان، كبيرها وصغيرها. إن الألم الموجه الذي تختبره الأجيال وينتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه - ألم فقدان الأحبة، والأرض، والمساحة النفسية والعاطفية، والكرامة، والثقافة، والكثير الكثير من الأمور الأخرى - ينطبع بعمق في الذاكرة والوعي الجماعي للشعب الفلسطيني.

استلهم الماضي يعني بالنسبة لنا اننا نأخذ العبر من تجاربنا، الناجحة والفاشلة منها. وفي نفس الوقت نحاول تجاوز حلقات الألم المختلفة التي مررنا بها، ونواصل السير، كافراد ومجموعات، نحو بناء مستقبلنا القائم على الحب، لمجتمعنا وارض وطننا. وعبر تكرار محطات التقويم واستلهم دروس الماضي، فاننا نزداد صلابة، ونواصل السير بمزيد من المثابرة والامل. ونشارك بفعالية في بناء عائلات متماسكة وقوية، ونطمح، ونبذل جهود خلاقة من اجل المستقبل في دولة فلسطينية تعيش في امن وسلام. على الرغم من ان الكثيرين منا ينتظرون بصبر حصتهم من المياه التي تتحكم اسرائيل في توزيعها. ننتزع الحياة، ونصلي من اجل ان يعود احبائنا الى بيوتهم سالمين. ان صمودنا عبر هذا التاريخ الطويل من المأسى يمكننا من مجابهة اقوى واصعب التحديات التي تهدد وجودنا. ونحن في المجتمع المدني الفلسطيني نميز الزمن عبر مواجهة التحديات، الداخلية منها والخارجية، بعزيمة واصرار.

ان تاريخ مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي مميز، هو ايضا، بهذه السلسلة من المأسى. الا اننا واجهنا التحديات



تخريج دورة من طلبة جامعة بيرزيت

المستمرة، عبر البناء ومراعاة العمل على التجربة الغنية من العمل المؤسسي لشق طريقنا نحو المستقبل. ولذلك اخترنا شعارنا "استلهام الماضي.. لبناء المستقبل" كشعار لخطينا الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة. ركزنا عملنا في الماضي على العمل مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ومع الشركاء من المجتمع المحلي، ومع أعضاء الائتلافات المحلية والإقليمية. وخلال دورتنا الاستراتيجية القادمة سوف نعمل على بناء علاقات مع المؤسسات النسوية، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية للاقرار بمسؤولية إسرائيل عن الخروقات المختلفة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ومحاسبتها على ذلك. لأن حجم المآسي التي نواجهها في وقتنا الحالي جعلت من غير الممكن مواجهة آلة الاحتلال الإسرائيلية بجهدنا وقوانا الذاتية فقط، وإنما يتطلب ذلك العمل على حشد المزيد من الجهود والقوى على المستوى العالمي لتحقيق هذا الغرض. من هذا المنطلق، نحن نتطلع الى سنة مليئة بالعمل والبناء لتقوية وتعزيز علاقاتنا، بحكمة، تناغم وانسجام داخلي يعطينا الوقود الذي يمكننا من الابداع في مواجهة التحديات والمآسي التي تقف في وجهة مستقبلنا.

مها ابوديه
مديرة المركز



اجتماع للشركاء مع احدى المؤسسات المانحة

المركز ينهي الخطة الاستراتيجية للاعوام 2005-2009

في سنة ٢٠٠٩، نفذ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنشطة السنة الأخيرة من خطته الاستراتيجية الخمسية: "قدماً نحو تحقيق الأمل". وفي أواخر سنة ٢٠٠٩، عمل المركز على إعداد استراتيجية جديدة ليسترشد بها عمله في السنوات الثلاث المقبلة. يسعى المركز للبناء على نجاحات الماضي ومواصلة تقديم الخدمات، وبناء القدرات والدعم للمنظمات القاعدية الشريكة، والتوثيق، والمناصرة والتوعية، وتعميق وتعميم أثر العمل في هذه المجالات. حملت خطة العمل الاستراتيجية للاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ عنوان "قدماً نحو تحقيق الأمل"، وتمحورت حول خمسة أهداف استراتيجية:

- المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.
- تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.
- بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.
- فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.
- تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

ويقوم المركز في هذه الفترة باعداد تقرير حول الانجازات التي تحققت خلال الخمسة اعوام الماضية، كما من المتوقع ايضا ان يتضمن ابرز التحديات التي واجهها خلال تلك الفترة. اما خطة الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ فقد حملت عنوان: "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل"، وتتمحور حول الاهداف التالية:

١. المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية الداعمة للمرأة
٢. المساهمة في رفع مستوى وعي المجتمع تجاه حقوق المرأة والنوع الاجتماعي للتخلي عن الممارسات السلبية تجاه النساء
٣. زيادة فرص الوصول وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة
٤. توثيق انتهاكات حقوق المرأة، وإعداد الدراسات البحثية ونشرها محليا، إقليميا، ودوليا
٥. تطوير القدرات الذاتية للمركز وأدائه واستدامته



طاقم المركز خلال التخطيط الاستراتيجي للسنوات الثلاث القادمة

بناء نظام تحويل خدماتي-قانوني-صحي-اجتماعي للنساء المعنفات

"تكامل"



في ظل الاحتلال الإسرائيلي ومعاناة السكان الفلسطينيين من العنف السياسي، تحتل قضايا العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني مرتبة متدنية، بحيث يصعب على النساء الفلسطينيات اللواتي يعانين من العنف أن يفصحن عن شكواهن.

كثير من العوامل تؤثر على النساء الفلسطينيات وعلى حقهن في الوصول إلى الخدمات؛ فالأعراف والتقاليد الأبوية السائدة والاحتلال العسكري الطويل الأمد يحدون معاً من استقلالية المرأة وقدرتها على تقرير مصيرها، إضافة إلى التشريعات التي لا تقدم الحماية الكافية لحقوق النساء، والنقص في المؤسسات الخدماتية للنساء المعنفات كمراكز الإيواء والبيوت الآمنة.

كل هذه العوامل تؤدي إلى لجوء النساء المعنفات لطلب المساعدة من مقدمي الخدمات الصحية أو الشرطة أو من المؤسسات التي تقدم الخدمات للنساء، والتي تعتمد التحويلات فيما بينها على المبادرة والعلاقات الشخصية، وتفتقر لنظام تبليغ منهجي وموثوق، مما يؤدي إلى استمرار إشكالية نقص البيانات الشمولية حول مدى انتشار العنف ضد المرأة في فلسطين.

مشروع "تكامل": إجراءات وأنظمة لتحويل النساء المعنفات إلى الخدمات

مع بداية عام ٢٠٠٩، وبتمويل من المفوضية الأوروبية أطلق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالشراكة مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي مشروع "بناء نظام تحويل خدمات قانوني-صحي - اجتماعي مستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة- تكامل" وذلك بهدف المساهمة في تحسين تقديم الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والمعرضات لخطر العنف.

سيعمل "تكامل" على تصميم نموذج لنظام متكامل لتحويل النساء ضحايا العنف إلى الخدمات من خلال التشبيك بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية، والممثلة للقطاعات القانونية والصحية والاجتماعية، وصياغة إجراءات وأنظمة موحدة لتحويل المرأة المعنفة إلى الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية، ووضع البروتوكولات التنفيذية للتدخل مع المرأة المعنفة، ومتابعتها.

كما سيعمل "تكامل" على تحديث المناهج المستخدمة في كليات الطب والقبالة والتمريض وأكاديمية الشرطة وبعض الكليات الإنسانية، بما يتضمن تعزيز الوعي بالنوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.



مراحل العمل في المشروع :

المرحلة الأولى تقييم الخدمات والمناهج وتحديد الاحتياجات

عمل المشروع خلال ٢٠٠٩ على جمع الجهات ذات العلاقة من منظمات المجتمع المدني والوزارات ذات العلاقة والمثلة للقطاعات القانونية والصحية والاجتماعية لمناصرة المشروع وإتاحة الفرصة للحوار فيما بينهم، عبر عقد سلسلة من ورشات العمل والاجتماعات. كما تم تشكيل لجنة فنية للمشاركة في تطوير نظام التحويل وضمان استدامته والعمل به في المستقبل.

كذلك، تم التشبيك مع بعض الشبكات والاتلافات القائمة في الوطن العربي والتي تعنى بقضايا العنف ضد المرأة، بهدف الاستفادة من تجاربهم لبناء نظام تحويل فلسطيني.

وتم القيام بدراسة مسحية للخدمات التي تقدمها المؤسسة العاملة في مجال العنف ضد المرأة وذلك بهدف تحديد الاحتياجات والفجوات في الخدمات في محافظات الضفة الغربية، وكذلك تقييم مدى دمج قضايا العنف ضد المرأة في مناهج أكاديمية الشرطة وكليات الطب والقبالة والتمريض، وبعض الكليات الإنسانية.

المرحلة الثانية تطوير نظام التحويل وأدواته وتجربة النظام

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على صياغة نظام التحويل وبروتوكولات العمل، كما سيتم تجربة نظام التحويل في إحدى محافظات الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، وستعقد ورشات عمل تدريبية واجتماعات للجهات ذات العلاقة حول كيفية استخدام نظام التحويل والبروتوكولات.

وبالتزامن مع صياغة نظام التحويل الجديد، سيتم تحديث مناهج كليات الطب والقبالة والتمريض والشرطة والكليات

الإنسانية، بحيث تشمل هذه المناهج على قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، لضمان تقديم خدمات نوعية ومناسبة للنساء ضحايا العنف والنساء المعرضات للخطر.

المرحلة الثالثة المناصرة والتثقيف حول النظام الجديد وتعميمه

ستركز المرحلة النهائية للعمل على تكثيف جهود المناصرة والتثقيف لتعميم النظام ومأسسته، من خلال تزويد مقدمي الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية بمهارات استخدام نظام التحويل وتعميمه في أوساطهم من خلال تدريب المدربين، حيث سيتم تدريب المسؤولين البارزين في كل قطاع بحيث يقوموا بإجراء تدريبات لاحقة تغطي مجموعة واسعة من المهنيين.

وفي المراحل النهائية للمشروع سيتم تنفيذ حملة إعلامية لتبني نظام التحويل رسمياً على المستوى الوطني.

إن مشروع "تكامل" لا يهدف فقط إلى حماية النساء الفلسطينيات ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بل يهدف إلى تخفيض العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني ككل؛ حيث سيساعد على كشف جوانب التشريعات الفلسطينية التي تقيد تعميم نظام التحويل على المستوى الوطني، وسيبرز النواقص، ويساهم في توفير بيئة ملائمة لحدوث الإصلاح القانوني. كما سيساهم المشروع في تغيير الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية لا سيما في أوساط مقدمي الخدمات الصحية وأفراد الشرطة وصانعي القرار في الحكومة.



خلال مؤتمر (بناء نظام تحويل خدماتي) للنساء المعنفات

"حقوق المرأة والطفل من خلال الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"

ورقتي www.wrcati.ps

قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بإنشاء موقع الكتروني ورقتي وذلك ضمن مشروع إقليمي يضم عدة دول عربية من بينها مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب حول حقوق المرأة والطفل من خلال الوصول إلى المعلومات وذلك بمبادرة من البرنامج الإقليمي لتقنيات المعلومات بالمنطقة العربية (اقتدار) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إمام المرأة بحقوقها القانونية هو خطوة أساسية على طريق تمتعها بحقوقها

انطلاقاً من الاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها حقوقياً واقتصادياً، والاهتمام بتنمية ثقافة المجتمعات العربية بشكل عام، وانطلاقاً من أهمية دور المؤسسات الدولية والحكومية والمجتمع المدني، في العمل معاً على تعديل المفاهيم وبناء القدرات وزيادة الوعي عند مختلف الفئات، وإيماناً بأن إمام المرأة بحقوقها القانونية هو خطوة أساسية على طريق تمتعها بحقوقها الكاملة، قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بمبادرة من البرنامج الإقليمي لتقنيات المعلومات بالمنطقة العربية (اقتدار) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء الموقع الإلكتروني لمشروع "حقوق المرأة والطفل من خلال الوصول إلى المعلومات" www.wrcati.ps الذي يهدف إلى تزويد المرأة بالمعلومات والأنظمة اللازمة لمساعدتها في فهم الحقوق التي يريتها لها القانون، ومن ثم تزويد العاملين والعاملات في المؤسسات المعنية بالتدريب اللازم لاستخدام هذه المعلومات بشكل فعال.



دورة تدريب لطالبات كلية مجتمع الطيرة - رام الله

تدني الوعي بالحقوق القانونية والموروثات الثقافية

تضمنت التشريعات والإعلانات العالمية حقوقاً عديدة، إلا أن النقص والضعف حتى يومنا هذا يبقى في المجتمعات المحلية وفي الموروثات الثقافية الخاطئة التي تستمر في التسبب في الكثير من المعاناة للمرأة في مجتمعاتنا العربية.

فالمرأة التي لا تعرف حقوقها الأساسية كمواطنة، وزوجة، وأم، وعاملة قد تواجه صعوبات أكبر من قدراتها؛ وقد تشكل تعبئة نموذج لطلب نفقة أطفال مهمة مستحيلة لامرأة لا تعرف القراءة والكتابة.

وحتى العاملين والعاملات - المعينات لمساعدة المرأة - لا يستطعن في الغالب ترجمة القوانين والإجراءات المختلفة؛ مما ينتج عنه انه حتى بعد حصول المرأة على حكم من المحكمة المختصة بنفقة أطفال على سبيل المثال، فإن تنفيذ الحكم والحصول على مبلغ النفقة يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين.

استخدام تكنولوجيا المعلومات في توصيل المعلومة القانونية

يستخدم ورقتي تقنيات متاحة وفي متناول الجميع، ولو بطريقة غير مباشرة، في توصيل المعلومات القانونية المتعلقة بالمرأة بشكل أكثر فعالية. حيث أن الهدف هو توصيل هذه القوانين إلى المستفيدين منها وتبسيطها لغوياً حتى تكون بمتناول الجميع عن طريق توفيرها على موقع إلكتروني وأقراص مدمجة. وبالإضافة إلى توثيق وتبسيط المعلومة القانونية، فإن المشروع يتضمن أيضاً تدريب العاملات والعاملين في المراكز المختلفة التي تقوم بتقديم الخدمات إلى المرأة، على مضمون هذه القوانين وأيضاً على كيفية استخدام الموقع والقرص.

يزود مشروع "ورقتي" المرأة بالمعلومات والأنظمة اللازمة لمساعدتها في فهم الحقوق التي يرتبها لها القانون، وحل الإشكاليات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية للمسلمين والطوائف المسيحية بما فيها نفقة الأطفال، الزواج، الطلاق، التبني، الحضانة، الميراث بالإضافة إلى مجال قانون العمل وقانون الخدمة المدنية وقانون العقوبات، عبر حصر الأسئلة القانونية التي تعكس المشاكل الواقعية والإجابة القانونية عليها. ويوفر الموقع كذلك إمكانية الحصول على بعض النماذج ولوائح الدعاوى المستخدمة في المحاكم الشرعية.

مشروع لتمكين المرأة

إن مشروع "ورقتي" لا يهدف فقط إلى توفير المعلومات القانونية لدعم وتقوية ومساندة المرأة، بل هو مشروع لإزالة الفوارق التي تحول دون وصول المرأة إلى الحقوق الأساسية التي أقرتها سواء القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية أو قانون العمل أو قانون العقوبات.

إن ورقتي هو مشروع يهدف إلى إيصال المعرفة والمعلومات إلى المرأة بهدف تقوية تلك المرأة وإعادة الثقة لها وتعزيز فرصها في حياة كريمة.

إن "ورقتي" هو مشروع للحياة، حياة تضمن للمرأة فيها حقها في المساواة والكرامة والحرية.

هو مشروع من أجل التقدم نحو الأمل في مستقبل أكثر إشراقاً.

اخبار قصيرة عن المركز

انتخاب مجلس ادارة جديد لمركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

عقد يوم الاربعاء ٢٠٠٩/١٢/٣٠ الاجتماع السنوي للهيئة العامة لمركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي. وشارك في الاجتماع الذي عقد في مقر المركز في رام الله اعضاء من الهيئة العامة ومجلس ادارة المركز، بالإضافة الى كل من مها ابو ديه- مديرة المركز، وديما عويضة نائبة مديرة المركز، وبيتر الحصري من شركة تدقيق الحسابات. كما حضر الاجتماع السيدة فدوى الشاعر مدير عام المنظمات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية.



اجتماع الهيئة العامة للمركز

في بداية الاجتماع قامت د. سلوى النجاب- رئيسة مجلس الادارة ومها ابو ديه مديرة المركز بالترحيب بالحضور. وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، قامت رئيسة المجلس باستعراض التقرير الاداري لمجلس الادارة عن الاعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ثم عرض مدقق الحسابات بيتر الحصري التقرير المالي للعام ٢٠٠٨. وعرضت مها ابو ديه التقرير البرامجي عن العام ٢٠٠٨، وتناولت فيه ابرز البرامج والمشاريع والمحاو التي عمل عليها المركز. وبعد نقاش التقارير الثلاث المقدمة جرى اقرارها من قبل الهيئة العامة. ثم قام مجلس الادارة بتقديم استقالته للهيئة العامة.

وعقدت الجلسة الاخيرة من الاجتماع برئاسة عضو الهيئة العامة القاضي الاستاذ اسعد مبارك مدير المعهد القضائي الفلسطيني. وتم فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس ادارة جديد للمركز. وقد ترشح سبعة من اعضاء الهيئة العامة فازوا بالتزكية. والاعضاء المنتخبين لمجلس الادارة هم:

- الاستاذة زهيرة كمال- رئيسة للمجلس
- الدكتورة سلوى النجاب

- الاستاذة منى أبو غوش
- الدكتورة فارسين شاهين
- الدكتورة ريام الكفري
- الدكتور أمية خماش
- الدكتور غسان فرمند

ضمن برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية- مركز المرأة يعقد لقاء تنسيقي لمؤسسات قاعدية

عقد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لقاء تنسيقي مركزي بين جمعية نساء من اجل الحياة وجمعية النجدة. ويأتي هذا اللقاء في سياق برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية النسوية، الذي ينفذه المركز منذ أكثر من ٢ سنوات. وهدف اللقاء إلى تعميق التعاون المشترك بين الجمعيتين في تنسيق البرامج والنشاطات التي تلبي احتياجات النساء في محافظتي سلفيت طولكرم، حيث تشط الجمعيتان، بالإضافة إلى مناقشة خطط العمل والبرامج لكلا الجمعيتين، وإمكانيات التنسيق والتعاون في تنفيذ هذه البرامج والنشاطات. كما هدف اللقاء إلى نقاش الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات وسبل مواجهتها والتغلب عليها، من اجل تكثيف العمل في خدمة قضايا المرأة والمجتمع المحلي. يذكر انه شارك في الاجتماع، الذي اشرف المركز على تنظيمه وإدارته، (٢٢) من الطاقم العامل وأعضاء الهيئتين الإداريتين لجمعية نساء من اجل الحياة في محافظة سلفيت، وجمعية النجدة في محافظة طولكرم. وخلال الاجتماع تم التأكيد على أهمية العمل المشترك لما فيه فائدة للنساء والمجتمع المحلي في المنطقتين. كما تم وضع إطار عام للعمل المشترك خلال العام المقبل. والتأكيد على تفعيل وتنشيط العمل التي وقعت بين الجمعيتين خلال هذا العام. واختتم اللقاء بالتأكيد على دور مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في الاستمرار في دعم وتطوير وبناء الجمعيتين، وتعزيز دورهما في خدمة النساء في المحافظتين، وكذلك الحفاظ على الدور التنسيقي من خلال برنامج بناء المؤسسات القاعدية.

انجاز غير مسبوق

حفل استقبال بمناسبة اختيار خمس وزيرات في الحكومة الجديدة

اقام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في نهاية تموز ٢٠٠٩ حفل استقبال خاص، بمناسبة تعيين (٥) وزيرات في الحكومة الفلسطينية الجديدة. وحضر حفل الاستقبال بالإضافة الى الوزيرات الخمس وطاقم المركز ممثلات المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني. وحضره كذلك عدد من النساء العاملات في اجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وزيرة الثقافة سهام البرغوثي اشارت الى ان المرأة استطاعت خلال السنوات الماضية اقتحام العديد من المجالات للخروج من قالب العادات والتقاليد السلبية التي تؤثر سلبا على مكانة النساء. اما وزيرة التربية والتعليم لميس العلمي فاشارت الى انه رغم تأثير الاحتلال الا ان هناك ارتفاع في توجه الفتيات نحو التعليم، وهو ما يرفع من مكانة المرأة ومساهمتها في الحياة العامة.

وزيرة الشؤون الاجتماعية ماجدة المصري اكدت على اهمية العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وشارت ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة الى ان مشاركة المرأة في المجالس البلدية والبرلمان والاحزاب والحكومات يعطي مؤشرا على تقدمها، رغم انه ما زالت هناك حاجة لتحقيق نتائج افضل لانجاز التغيير الاجتماعي داخل المجتمع، وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

مها ابو دية مديرة المركز اشارت في كلمة الترحيب الى ان المركز يسعى بصورة مستمرة الى توثيق العلاقات بين كافة القطاعات لانجاز شراكة لدعم ومساندة المرأة وفتح المجال امامها للمشاركة في التأثير وصنع القرار. وتحدثت في الاجتماع ايضا عدد من القيادات والناشطات النسويات. ومن بينهن القاضية امنة حمارشة، وعفاف غطاشة عضو المكتب السياسي لحزب الشعب.



حفل استقبال بمناسبة تعيين خمس وزيرات في الحكومة الفلسطينية

المحكمة السورية

اعادة محاكمة جرائم قتل النساء

عقدت المحكمة السورية في بيت لحم تحت رعاية وزارة شؤون المرأة. وقد قاد مركز المرأة عملية تنظيم المحكمة السورية بصفته منسق منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، وبمساعدة من شبكة المتطوعين والمتطوعات مع المركز. تناولت المحكمة السورية قضية قتل إحدى النساء وساعدت على إبراز النواقص التي يراها مركز المرأة في التشريعات الحالية التي تعجز عن تقديم الحماية الكافية للنساء المعرضات للخطر أو مقاضاة قتلة النساء. وقد لفتت المحكمة اهتمام المسؤولين على مستوى عال، وتجاوز عدد الحضور في هذه المحكمة ١٢٠ شخصا من أعضاء في المجلس التشريعي وممثلين عن عدد من الوزارات الرئيسية كوزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، والشرطة، والمؤسسات الأهلية، وأعضاء المجلس التشريعي، ومنظمات حقوق الإنسان، واتحاد المرأة الفلسطينية، وأعضاء المنتدى، وشكل الرجال أكثر من ثلث الحضور. كما نالت هذه الفعالية الناجحة تغطية إعلامية واسعة.



دورة تدريب مدربين للخريجين الجدد

توقيع اتفاقية مع مركز حفظ التراث والمالكين لترميم المبنى



دار مخلوف مع بدء عملية الترميم

دار مخلوف مقر لمركز المرأة.. نستلهم الماضي.. ونسير نحو المستقبل

انطلاقاً من استراتيجية المركز في العمل للحفاظ على الديمومة والاستمرارية، وبصورة مترافقة مع افتتاح المركز لمقره الرئيسي الجديد في مدينة رام الله، والملوك له، فقد توفر فرصة أخرى مشابهة في محافظة بيت لحم. حيث توفرت للمركز فرصة للاتفاق مع الورثة المالكين لبيت مخلوف في مدينة بيت جالا على استخدام البيت كمقر للمركز. تبلورت الفكرة مع مركز حفظ التراث في مدينة بيت لحم. يقوم جوهر الفكرة على ترميم بيت مخلوف، وهو بيت تاريخي في مدينة بيت جالا، مقابل استخدامه كمقر لمركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي لمدة ١٠ سنوات بدون مقابل، يتم بعدها التشاور بين مركز المرأة ومركز حفظ التراث والورثة المالكين للبيت حول اتفاقية جديدة.

يتوقع ان يسهم البيت في توفير مقر لمركز المرأة لتحقيق الامور التالية:

١. مقر اداري في محافظة بيت لحم، ومكتب رابع بالاضافة الى المكاتب الثلاث الاخرى للمركز في القدس، الخليل، ورام الله.
٢. مركز للنشاطات المختلفة للمركز. حيث سيتم تخصيص قسم في المقر من اجل استخدامه لتقديم خدمات الارشاد النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء في منطقة بيت لحم. وكذلك استخدام مكاتبه وقاعاته من اجل تنفيذ أنشطة

مجتمعية كالورش ودورات التوعية والتثقيف والدورات التدريبية. كما سيتم استخدامه ايضا كمقر لمجموعات المتطوعين مع المركز وخاصة من منطقتي بيت لحم والخليل.

٣. مكان للانشطة للمؤسسات الاخرى. حيث يتضمن قاعة تدريب واسعة، ومجهزة بكافة الوسائل والمعدات المخصصة للتدريب، بالاضافة الى غرف ملحقة بها تستخدم خلال التدريب. وسوف تتوفر الفرصة لتأجيرها للمؤسسات المختلفة، لعقد الدورات التدريبية وحلقات التوعية والتثقيف والاجتماعات وغيرها.

٤. سيتم ايضا فتح بيت الضيافة للاقامة للضيوف والزوار، والراغبين في استخدامه، وباسعار مناسبة. ويتكون بيت الضيافة من قسمين يضمنان خمس غرف مجهزة بكل وسائل الاقامة والراحة والهدوء.



دار مخلوف خلال عملية الترميم

في اطار مشروع "تكامل"

الانتهاء من تنفيذ دراسة المسحية حول الخدمات المتوفرة للنساء ضحايا العنف

انهى المركز في نهاية عام ٢٠٠٩ العمل في الدراسة المسحية التي شملت (٢٠٨) مؤسسات تعمل في مجال تقديم الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية في (٧) محافظات في الضفة الغربية هي: قلقيلية، نابلس، أريحا، رام الله، القدس، بيت لحم والخليل. وعقد المركز بالشراكة مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي مجموعة من ورش عمل، لعرض نتائج الدراسة المتخصصة بتقييم الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية المتوفرة للنساء ضحايا العنف في الضفة الغربية، وشارك فيها ممثلين وممثلات عن المؤسسات النسوية والبحثية والوزارات ذات العلاقة.

توزعت نسب المؤسسات التي شملتها الدراسة الى (٤, ٧٤%) في المدن، (٤, ٢٠%) في القرى و(٢, ٥%) في المخيمات. وبينت الدراسة ان هناك انواعاً مختلفة من العنف ضد النساء منها العنف اللفظي والإذلال، وكذلك العنف العاطفي والنفسي، والحرمان من الحقوق والإهمال والعنف الجنسي. وكشفت عن وجود ٤٥٠٠ حالة عنف ضد النساء وقعت خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت إعداد الدراسة.

أوصت الدراسة المؤسسات بتدريب وتأهيل مواردها البشرية المتاحة، وضمان توفر الكوادر المتخصصة من ذوي المؤهلات المطلوبة. مبينة أن أكثر من ٨٠% من المؤسسات تؤيد إعداد استراتيجيات لضمان حماية النساء المعنفات عبر تعديل وإقرار القوانين والتشريعات، وتقديم المشورة والتوعية والحماية من العنف الأسري، وذلك باستخدام وسائل الإعلام، وتعديل المناهج الدراسية، والعمل مع صناع القرار، وتشكيل الائتلافات الضاغطة. ودعت إلى ضرورة تحسين الخدمات للنساء ضحايا العنف بصفة عامة على أن تشمل: الإرشاد والتوعية من خلال دورات وورش عمل مختلفة للرجال والنساء، وتأهيل كوادر متخصصة من المهنيين وتطوير القائم منها، وإنشاء مراكز متخصصة.

قامت الباحثة د. فارسين أغايكيان بتنفيذ الدراسة، التي تأتي في إطار تعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها. وتهدف إلى تقييم الفجوات والمناهج الدراسية والخدمات في أقسام الشرطة، بهدف تحسين وصول النساء المعنفات الى الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية عن طريق وضع أنظمة واجراءات واضحة تساعد مقدمي الخدمات في مساعدة ومساندة النساء المعنفات.

مكتب الخليل.. عام طويل من النشاط والمثابرة

واصل مكتب مركز المرأة في مدينة الخليل نشاطه المعهود خلال عام ٢٠٠٩، وبنفس روح العمل الجماعي مع بقية مكاتب المركز المختلفة. واستقبل المركز خلال العام ما يزيد عن ٦٠٠ امرأة وفتاة ممن توجهن له للحصول على احدى الخدمات التي يقدمها، ومن بين هذا العدد تم فتح ملف الحصول على خدمة ل (٢٤٩) منهن. واستقبل المكتب ما يزيد عن مائة طلب للتطوع لديه، وما يقارب مائة دارس من جامعات وكليات عدة للحصول على معلومات واحصائيات حول قضايا المرأة.

وعلى صعيد العلاقات الداخلية والخارجية فقد واصل المركز تعزيز علاقاته وصلاته مع المؤسسات المختلفة داخليا وخارجيا. فقد قام المركز بالتنسيق مع مؤسسات محافظة الخليل والمساهمة في تنفيذ ما يزيد عن مائتي فعالية تتعلق بقضايا المرأة، واستقبل ايضا عدد من الوفود الخارجية. اما بالنسبة لنشاطات التوعية والتمكين فقد تابع المركز تنظيم دورات التوعية والتثقيف لمجموعات مختلفة في محافظة الخليل، وكان من ابرزها: دورة تمكين وتعريف بمبادئ حقوق المرأة وحقوق الانسان للكادر النسوي للأجهزة الامنية في محافظة الخليل والتي شملت ١٠ لقاءات واستمرت من ٢٠٠٩/١/٨ ولغاية ٢٠٠٩/٣/١٩، دورة توعية وتمكين لفتيات ذوات إعاقة بالتعاون مع جمعية نجوم الامل، ودورة توعية من ٨ لقاءات لمجموعة من الكوادر النسوية لاتحاد لجان العمل الصحي في مجال حقوق المرأة والعنف الاسري.



تخريج دورة للعاملات في الاجهزة الأمنية - الخليل



تخريج دورة تثقيف في جامعة الخليل

المرأة المقدسية

اعداد: المحامية حليلة أبوصلب



النساء الفلسطينيات ومعاناة مستمرة - حاجز قلنديا - شمال القدس

كلما صدمني جدار أصبحت أقوى، وكلما استوقفتني حاجز تخطيته، وكلما أتعبتني الحياة واجهتها باصرار وقوة، أنا المرأة المقدسية القدس وطني وقضيتي ولدت وترعرعت فيها، وطن أجدادي الذين يرقدون في حضن ترابها الغالي. أعيش في مدينتي "القدس" كما يعيش كل أهل بلدي في وضعية غير طبيعية أحمل هوية زرقاء بصفة "مقيم دائم" حسب قانون الاحتلال الصهيوني، أنا وكل المقدسيين والمقدسيات وضعتنا الحكومة الاسرائيلية في اطار قانوني غريب وفريد من نوعه حيث أعطتنا صفة "مقيم دائم" ولم يستند قرارها الى قوانين المواطنة، بل الى قوانين الهجرة وتحديدًا قانون دخول اسرائيل لعام ١٩٥٢ ونظام " دخول اسرائيل" لعام ١٩٧٤. وأغرب ما في هذا القانون هو اعتبار المواطنين المقدسيين وكأنهم هاجروا الى الدولة الاسرائيلية قابلة بذلك كل الحقائق القائمة على أن الدولة الاسرائيلية قد قامت بشكل مخالف للقانون الدولي الانساني باحتلال مدينة القدس وحرمان سكانها من المواطنة واعتبارهم ساكنين

مؤقتين كمن يهاجر الى بلد ويعتبر مقيما بها ريثما يحصل على الجنسية . ان الإقامة الدائمة التي أشار اليها ذلك القانون تختلف عن المواطنة. بحيث أن حياة الفلسطيني المقدسي مرتبطة بالمدينة بجملة من القواعد والاجراءات يفقد حقه فيها في حال مخالفتها.

- وأهم ما في ذلك القانون نص البند ١١(ج) من تعليمات الدخول الى البلاد ومما جاء فيها أن تأشيرة الإقامة الدائمة تلغى عندما يترك صاحب الإقامة البلاد. ويعيش في دولة أخرى ويعتبر الشخص أنه يعيش في دولة أخرى اذا:
- بقي خارج البلاد أكثر من سبع سنوات متواصلة.
- حصل على اقامة دائمة في تلك الدولة.
- حصل على جنسية تلك الدولة عن طريق التجنس.

هذا كله واضح من أجل تمرير سياسة هدفها التهجير والابعاد المبرمج ضد أهلنا في القدس

اذن أنا أعيش في وطني باقامة "مقيم دائم" وحسب قرار الحكومة الاسرائيلية العنصرية رقم (١٦٥٠) فأنا متسللة في وطني بين القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أختي متزوجة في نابلس، وأختي الثانية متزوجة وتقيم في قطاع غزة، وأنا أسكن في القدس بلدي، لكي نلتقي نحن بحاجة الى تصريح من الاحتلال الاسرائيلي لكي نستطيع أن نزور بعضنا، وفي أغلب الأحيان يأتي الرد "مرفوض لأسباب أمنية" . أواجه وأتصدى الاضطهاد القومي وأتعرض الى سياسة التمييز العنصري وجدار الفصل العنصري ومئات الحواجز المنتشرة في بلدي، سياسة مصادرة الأراضي وهدم واخلاء البيوت وطرد أهلها منها وتوطين المستوطنين فيها، وارتكاب جرائم ضد الانسانية من اغتالات، قتل،اعتقال، ابعاد، تشريد والضريبة التي تسمى "الأرنونا".... الخ، منتهكة بذلك القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، لذا، أعيش في قلق دائم، حيث لا أمن ولا أمان. مما أدى ذلك الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم العنف الأسري.

تعاني المرأة الفلسطينية في المناطق الواقعة حول مدينة القدس والتي أحيط جزءا منها بالجدار. وهي معاناة النساء المتزوجات من هويات مختلفة (الهوية الزرقاء في القدس والهوية البرتقالية أو الخضراء في الضفة الغربية وقطاع غزة) حملة هذه الهويات المختلفة في الوطن الواحد تجعل أحد الزوجين وتواجهه في بيته غير قانوني حسب الأنظمة والقوانين الاسرائيلية العنصرية، مما يفرض الابعاد والتشرد وتشتت العائلة الواحدة، وابعاد الأم عن أطفالها والعكس صحيح. هذا القانون يضرب في أدق خصوصيات المرأة المقدسية حيث يقتلعها من بيتها وبيتها وأطفالها ويفرض عليها الطلاق القصري.

بصورة عامة أصبحت العائلات المنفصلة ظاهرة منتشرة في الضفة الغربية بسبب الجدار وغيره من القيود المفروضة على حركة التنقل تقاديا للاذلال وتضييع الوقت وانعدام امكانية التوقع بالنسبة للحواجز يضطر الكثيرون الى قضاء الأسبوع في أماكن عملهم أو مدارسهم ، هذا النمط من الحياة يفرض على المرأة تحمل المسؤولية الكاملة بسبب غياب الزوج وتشتت الأبناء والأسرة الواحدة وشل الحياة الاجتماعية والعائلية .

وبناء على دراسة أعدها مركز المعلومات واعلام المرأة الفلسطينية في ذكرى يوم الأرض عن المرأة الفلسطينية توضح تأثير الاحتلال وممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية بشكل خاص توضح تأثير الاحتلال وممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية بشكل خاص. بأن النساء الفلسطينيات يتعرضن للتحرش والتخويف والأذى بشكل روتيني على أيدي الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش والبوابات.

وركزت الدراسة على تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على وضع المرأة الصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والنفسى. وتشير الدراسة بالاعتماد على المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عن أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي يمر بها الجدار إلى تقلص حركة التنقل وعبور الحواجز بين الأسر خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٦، كحقها في التعليم والرعاية الصحية والرفاهية وحق الاختيار والعمل والمشاركة في صنع القرار السياسي مثلما كان لها دور ريادي في النضال الوطني عبر القرون الماضية ومازالت.

فهي المعتقلة والشهيدة والمبعدة ، وهي أم وأخت وابنة وزوجة الشهيد والمعتقل والمبعد ... الخ، الا أنها في المحصلة مازالت تتعرض لنشئ أنواع الانتهاكات القاسية خاصة من قبل الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني وهذا يتعارض مع ما جاء في المواثيق والمعاهدات الدولية (اتفاقية جنيف ، اتفاقية لاهاي) و (القانون الانساني الدولي)و(اتفاقية مناهضة التعذيب) الخ .. هذا الاختلاف في الأوضاع لا يعني إلا التشردم وهو بحد ذاته احد المشاكل والعقبات التي تواجه المرأة الفلسطينية على مدار قرون خلت ، حيث تأثرت ومازالت تتأثر سلبا بانعكاس الواقع المرير على حركتها ودورها في الأسرة والمجتمع ، كما أكدت الدراسة أن الاحتلال هو أقصى أنواع العنف وذكرت بما أكدته (باكين ارتورك) ، المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، إلى أن "الاحتلال قد تغلغل في كافة مناحي الحياة وتضمن انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية" ، وأن "عدم المساواة وعموماً وعدم المساواة

في النوع الاجتماعي على وجه الخصوص يصبح أكثر حدة في ظل أوضاع النزاع والأزمات“. ويفيد تقريرها أيضاً بأن ” العنف في البيئة الخارجية يزيد من درجة حدوث الإيذاء في المنزل، حيث يعتبر تعرض الأطفال والأهالي إلى العنف السياسي من العوامل القوية المحددة للعنف في الأسرة“.

هذا غيض من فيض عن الاضطهاد القومي الذي أتعرض له، فأنا أيضاً أعاني من الاضطهاد الاجتماعي حيث أخضع لعادات وتقاليد تتعامل معي بنظرة أبوية سلطوية تقيد حركتي وتصادر حقوقي الانسانية تعززها منظومة قوانين وتشريعات تعود لحقب تاريخية من الاحتلال واللاحاق بالدول المجاورة، تنظر الى المرأة على أنها جسد فقط ، وتعزز التمييز من منظور النوع الاجتماعي، ونشير هنا الى قانون الأحوال الشخصية الأردني الذي ينص على تزويج الصغار ويفرض الولاية على المرأة ويتعامل معها على أنها قاصر مهما بلغت من العمر والمكانة الاجتماعية و دورها النضالي المشهود له، وتذكر المصادر في هذا السياق أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في مدينة العفولة في فلسطين عام ١٨٩٣، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في مدينة العفولة ذلك الوقت، وشكلت معركة البراق عام ١٩٢٩ نقطة تحول في حياة المرأة الفلسطينية، إذ وقعت تسع نساء شهيدات برصاص الجيش البريطاني، مما دعا المرأة إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها. وتلا ذلك الاحتلال الصهيوني سنة ١٩٤٨ خاصة بعد أن وجدت المرأة الفلسطينية نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه الأسرة في حال فقدان عائلها من اعتقال أو ابعاد أو استشهاد... الخ. ومازالت المرأة الفلسطينية بشكل عام والمرأة المقدسية بشكل خاص تناضل وتتصدى وتعمل من أجل الحصول على حقوقها على كافة الأصعدة .



مكتب المركز في مدينة رام الله

تعريف المركز

تأسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس عام ١٩٩١ كمؤسسة فلسطينية أهلية مستقلة وغير ربحية من أجل العمل على تغيير واقع التمييز القائم ضد المرأة. ويهدف إلى المساهمة في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويعمل المركز في إطار أجندة نسوية واضحة، تقوم على المعايير الدولية لحقوق الإنسان

الرؤيا

النساء الفلسطينيات يعشن في بيئة مؤسساتية وقانونية واجتماعية وسياسية آمنة، في دولة فلسطينية ذات سيادة لا تميز ضد النساء أو تعيق تطورهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الرسالة

نعمل على معالجة الإهمال التاريخي وتغيير الموروث الثقافي السلبي في المجتمع لحقوق المرأة الفلسطينية طبقاً لمعايير حقوق الإنسان التي تنص عليها معايير الأمم المتحدة.

ونقدم الإرشاد والتوعية، والدعم القانوني والاجتماعي، والتدريب، واقتراحات وتعديلات القوانين، ونساهم في تنظيم حملات الضغط والمناصرة على المستوى المحلي والدولي لصالح المرأة والمجتمع الفلسطيني.

ونهتم بتطوير قدرات كادرنا المهنية، وبناء علاقات شراكة مع المؤسسات والمجموعات المهتمة بالدفاع عن حقوق النساء.

الأهداف

١. المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة.
٢. المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء.
٣. توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف.
٤. توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق الموقف محلياً وإقليمياً ودولياً.
٥. تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته.



مكتبة المركز

ADDRESSES

عناوين المركز

Jerusalem Office

Near the Central Post Office,
Sandouka Commercial Building,
5, Iben-Sina Street, Jerusalem
P.O.Box: 54262, Jerusalem 91516
Telfax: 00972-2-6281497
E-mail: info@wclac.org
Website: www.wclac.org

مكتب القدس

القدس - شارع ابن سينا ٥ - بجانب البريد المركزي
مجمع صندوقة التجاري ط. ٢.
ص.ب. ٥٤٢٦٢ القدس الرمز البريدي ٩١٥١٦
تلفاكس: ٠٢-٦٢٨١٤٩٧
العنوان الالكتروني: www.wclac.org
البريد الالكتروني: info@wclac.org

Ramallah Office

23, Wadi'a Shatarah Street,
Batn Al-Hawa, Ramallah,
P.O.Box: 54262, Jerusalem 91516
Telfax: 00972-2-2956146/7/8
E-mail: info@wclac.org
Website: www.wclac.org

مكتب رام الله

رام الله - بطن الهوى - شارع وديع شطارة
ص.ب. ٥٤٢٦٢ القدس الرمز البريدي ٩١٥١٦
تلفاكس: ٠٢-٢٩٥٦١٤٦/٧/٨
العنوان الالكتروني: www.wclac.org
البريد الالكتروني: info@wclac.org

Hebron Office

Next to Polytechnic University Entrance,
Ein Kheir-Eddin Street,
Ein Sara, Hebron
P.O.Box: 54262, Jerusalem 91516
Telfax: 00972-2-2250585
E-mail: info@wclach.org
Website: www.wclac.org

مكتب الخليل

الخليل - عين سارة - شارع عين خير الدين - دخلة
جامعة البوليتكنك
ص.ب. ٥٤٢٦٢ القدس الرمز البريدي ٩١٥١٦
تلفاكس: ٠٢-٢٢٥٠٥٨٥
العنوان الالكتروني: www.wclach.org
البريد الالكتروني: info@wclac.org

Beit Jala Office

Dar Makhlof,
76, Al-Mughtaribeen Street,
East of Ashioukh House, Beit Jala.
P.O.Box: 54262 Jerusalem 91516
Telfax: 00972-2-2760780/1
E-mail: info@wclach.org
Website: www.wclac.org

مكتب بيت جالا

بيت جالا - شارع المغتربين - بجانب بيت الشيوخ
بناية رقم ٧٦
القدس الرمز البريدي ٩١٥١٦ ص.ب. ٥٤٢٦٢
تلفون: ٠٢-٢٧٦٠٧٨٠/١
العنوان الالكتروني: www.wclach.org
البريد الالكتروني: info@wclac.org

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

أسماء عضوات وأعضاء الهيئة العامة ومجلس ادارة المركز للعام ٢٠١٠

الرقم	الاسم	الصفة
١	الاستاذة شرين أبو عاقلة	عضوة هيئة عامة
٢	الدكتورة فارسين أغبيكيان	عضوة مجلس ادارة- امينة صندوق
٣	الدكتور سليم تماري	عضو هيئة عامة
٤	الاستاذ عارف حجاوي	عضو هيئة عامة
٥	السيدة دانييلا كريم خلف	عضوة هيئة عامة
٦	الدكتور أمية موسى خماش	عضو هيئة عامة
٧	الاستاذة ميرا ديمتري رزق	عضوة هيئة عامة
٨	تامي رفيدي	عضوة مجلس ادارة
٩	الاستاذ فهمي شاهين	عضو هيئة عامة
١٠	السيدة رحاب هايل صندوقة	عضوة هيئة عامة
١١	السيدة أرحام علان الضامن	عضوة هيئة عامة
١٢	المحامية ليلى عبد الهادي	عضوة هيئة عامة
١٣	السيدة لميس مصطفى العلمي	عضوة هيئة عامة
١٤	الدكتور غسان أندراوس فرمند	عضو مجلس ادارة
١٥	السيدة مكرم منير قصر اوي	عضوة هيئة عامة
١٦	الدكتورة سحر القواسمي	عضوة هيئة عامة
١٧	الدكتورة ريام الكفري	عضوة مجلس ادارة- نائبة رئيسة المجلس
١٨	السيدة زهيرة أحمد بدوي كمال	رئيسة مجلس الادارة
١٩	الاستاذ أسعد مبارك	عضو هيئة عامة
٢٠	السيدة دينا منيب المصري	عضوة هيئة عامة
٢١	السيدة هيفاء السباسي ناصر	عضوة هيئة عامة
٢٢	سعادة القاضي ايمان ناصر الدين	عضوة هيئة عامة
٢٣	الدكتورة سلوى عبد الرحمن النجاب	عضوة مجلس ادارة
٢٤	السيد وليد فكتور نمور	عضو هيئة عامة